ب — ١٩٦٥ — ١٩٦٧ : قبل البدء بمناقشة الوضع العام لهذه الفترة ينبغي مناقشة التطورات التي طرأت على القطاع الخاص لاهميته لهذه الفترة .

لقد شهدت هذه الفترة ازدياد نفوذ القطاع الخاص حتى بلغ انتاج هذا القطاع في ١٩٦٦ حوالي ٥٩ ٪ من صافي الانتاج المحلي(١٧). ان هذا لا يعني ان القطاع الخاص كان ضعيفا ما قبل هذه الفترة ، فقد بقي القطاع الخاص منذ قيام اسرائيل وحتى الان يتمتع بمكانة خاصة في الاقتصاد الاسرائيلي . ان فترة ما قبل ١٩٦٥ شهدت سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص ومحاولة القطاع الاول أن يقوم بالدور الرئيسي في عملية التصنيع . الا أن فترة الستينات شهدت انحسار هذه السياسة ، فقد اجبرت اسرائيل نتيجة المقاطعة العربية وصعوبة التعامل المربح مع السوق الافريقية ، بالتوجه نحو السوق الاوروبية وكان ذلك يعني التخصص في الصناعة وزيادة الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها . أمام كل ذلك لم يكن هنالك مفر من أن تشجع الحكومة القطاع الخاص ، ومن هنا فان القطاع العام بدأ يلعب دورا يختلف تماما عن الدور الذي لعبه في فترة الخمسينات اذ أصبحت مهمته توفير الاجواء الملائمة والتسهيلات الضرائبية والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي ولايجاد سلع صناعية برسم التصدير الى الاسواق الاوربية والامريكية(١٨).

ان زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي يتبين بالجدولين التاليين:

توزيع الاستثمارات بالنسبة المئوية (باستثناء قطاع السكن)(١٩)

	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦
القطاع العام	٣٤	٥٠	٤٥	٤١	٤٨	٤٣	٤١
القطاع الخاص	٦٦	٥٠	٥٥	٥٩	٥٢	٥٧	٥٩

ان هذا الجدول يوضح انخفاض حصة القطاع العام وازدياد حصة القطاع الخاص بحوالي ١٩ ٪ بين عامي ٥٤ — ٦٦ .

- اما الجدول التالي فيبين **توزيع الاستثمارات في قطاع السكن**(٢٠):

	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
القطاع العام	٤٢	٤٠	٣٦	٣٠
القطاع الخاص	٥٨	٦٠	٦٤	٧٠

ومن هذا الجدول يتبين ان تراجع القطاع العام قد بلغ ١٢ ٪ خلال عشرة أعوام وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من ٥٨ ٪ الى ٧٠ ٪ .

ان مناقشة تطور القطاع الخاص لهذه الفترة وللفترة التي تليها ضرورية لتفهم حالة الاقتصاد الاسرائيلي والصراع الطبقي والاجتماعي في المجتمع الاسرائيلي كما سنأتي الى ذكره فيما بعد .

ان الحكومة شجعت القطاع الخاص في محاولة منها لزيادة الاستثمارات وبالتالي وقف حالة الانكماش في الاقتصاد الاسرائيلي لهذه الفترة الا ان ذلك لم يؤت ثماره . فقد بلغ العجز النقدي في الميزانية العامة في منتصف ١٩٦٥ حوالي ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية اقترضتها الحكومة من البنك المركزي في اسرائيل(٢١)، كما ان الانفاق على التسلح قد